العدد (1737) السنة السابعة - الثلاثاء (2) اذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مع اقتراب موعد الانتخابات التي ستجرى في السابع من آذار الحالي ازدادت الهواجس والمخاوف من وقوع حالات التزوير. وفي هذا الصدد اعلن مدير مكتب الجامعة العربية في العراق ناجي شلغم ان الجامعة ستشارك في مراقبة الانتخابات العراقية داخل البلاد وخارجها من خلال وفد يضم ٦٨ مراقبا.وقال شلغم عقب اجتماع مع رئيس مفوضية الانتخابات العراقية فرج الحيدري في بغداد لبحث دور الجامعة في الانتخابات العراقية داخل البلاد وخارجها : ان وفدا من الجامعة يترأسه الامين العام المساعد لشؤون الاعلام والاتصال ويضم ٦٨ مراقبا سيتولى هذه المهمة .

في الطريق الى صناديق الاقتراع

مخاوف من تلاعبات في نتائج الانتخابات

تحقيق : وائل نعمة

حسن السنيد

عبد الكريم السامرائي

تانيا طلعت

جلال الدين الصغير

نديم الجابري

واشار الى ان ٣٠ مراقبا للجامعة سيتوزعون على ١٢ محافظة عراقية لمراقبة الانتخابات فيها بينما سيقوم ٣٨ مراقبا في الانشغال بمراقبة الانتخابات في خارج العراق. وستجرى انتخابات الخارج في دول : الاردن وسوريا ولبنان ومصر والامارات العربية المتحدة وايران وتركيا واميركا والمانيا وبريطانيا وهولندا والسويد والدنمارك وكندا والنمسا واستراليا ، حيث يحق لمليون و٨٠٠ الف عراقي يقيمون في هذه الدول الادلاء باصواتهم في عمليات الاقتراع التي ستجرى في هذه الدول ايام الخامس والسادس والسابع من الشهر المقبل .

ومن جانبه اشار القاضي قاسم العبودي عضو مجلس المفوضين والناطق الرسمي باسم مفوضية الانتخابات إلى ان هناك تعاونا كبيرا بين الجامعة العربية والاتحاد الاوروبي ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومعظم دول العالم في مراقبة الانتخابات باعتبارها حدثا مهما يمر به العراق والمنطقة برمتها .واضاف ان مفوضية الانتخابات اعتمدت مئات المراقبين الدوليين الذين سيتوافدون الى بغداد والعديد من المحافظات العراقية فضلا عن مراقبة المئات منهم لانتخابات الخارج التي ستقام في ١٦ دولة عربية واقليمية واوروبية وكذلك منظمات المراقبة المحلية التي اصبحت ذات خبرة دولية في مجال المراقبة الانتخابية بعد مشاركتها في معظم الاستحقاقات الانتخابية السابقة التي جرت في العراق. فضلا عن تأكيدات وزارة الداخلية في وقت سابق من انها بصدد نشر عناصر استخباراتية لحماية المراكز الانتخابية من عمليات التزوير.

الى ذلك حذر الكثير من المراقبين والقانونيين من احتمالية تزوير الانتخابات النيابية القادمة بعد الاعلان عن طباعة اكثر من (٧) ملايين ورقة اقتراع فائضة عن العدد الفعلي للناخبين في العراق.

وتساءل المراقبون والقانونيون حول الدافع الحقيقي الذي ادى الى اتخاذ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قرارا بطباعة أوراق الاقتراع التي يؤشر عليها الناخبون والتي تزيد على ٢٦ مليوناً بينما تشير إحصائية وزارة التجارة الى ان عدد الناخبين الذين يحق لهم المشاركة بالانتخابات المقبلة بحدود ١٨ مليوناً و٧٠٠ الف ناخب.

الكتل الخاسرة

فيما تخوف حسن السنيد (ائتلاف دولة القانون) من بعض الكتل التي تعرف بأنها ستكون الخاسرة في الانتخابات القادمة والتي ربما ستلجأ الى تزوير الانتخابات ، وهذه المخاوف يتمنى السنيد من المفوضية المستقلة للانتخابات ان تنتبه الى خطورة التزوير لهذه الكتل التي ترغب بتزوير الانتخابات . وان تأخذ المفوضية دور القضاء محاسبة المخالفين والمزورين ووضعهم تحت طائلة القانون . وفيما يخص اجراءات المفوضية المستقلة للانتخابات للحد من حالات التزوير المتوقعة بالانتخابات القادمة ، قال حسن السنيد « ان على المفوضية ان تترجم اجراءتها الى واقع ، والاهتمام بالكوادر التي ستدير عملية الانتخابات ممن سيكلفون بفرز الاصوات وادخال المعلومات الخاصة بالناخبين وبالارقام « .

ويذكر انه في فترة سابقة قد استضاف مجلس النواب مفوضية الانتخابات للاستجواب والتعرف على نقاط الخلل في عملها وللحد من عمليات التزوير ، اشار السنيد الى ان جلسة الاستجواب كانت استعراضية ولم يتفاعل معها النواب ولم يحصل المجلس على المعلومات ولاالضمانات وانما قامت المفوضية بالدفاع عن نفسها للبقاء في موقعها .

وفيما يخص المراقبين على الانتخابات ، اوضح السنيد بأن المراقبة على الانتخابات قضية مهمة وتحتاج عدداً من المتدربين واصحاب الخبرة والكفاءة في هذا المجال ، ويوجد الآلاف من المراقبين الذين هم مواطنون عاديون دون خبره يطلقون للمراقبة ، بالرغم من ان البعض قد الحق بدورات اقامتها المفوضية المستقلة للانتخابات الا انها غير كافية لاننا في حاجة الى كوادر حقيقية تقود عملية المراقبة . واكد على ان مراقبي دولة القانون موزعون على المحافظات وسيقومون بمراقبة كل مايحدث من سير الانتخابات ويشخصون الاخطاء ومراقبة صناديق الاقتراع والحفاظ على الشفافية في الانتخابات .

نزاهة ٩٠ % ستكون مثالية !

في حين قالت تانيا طلعت (التحالف الكردستاني) «هناك بعض الجهات التي ستقوم بالتزوير ، ولكن مع اجراءات المفوضية الرادعة والمراقبين الدوليين والمحليين ربما ستحافظ على نزاهة الانتخابات».

واوضحت بأن الكيانات والاحزاب ستضع مراقبين لها في مختلف المحافظات وسيرصد هؤلاء المراقبون المشاكل والاختراقات في عملية الاقتراع والتي ايضا ستكون ضامنا اخر لنزاهة الانتخابات .

واشارت تانيا طلعت إلى أن الكل يرغب ويسعى الى اجراء انتخابات نزيهة لان عكس ذلك لا يصب في صالح احد لاالشعب ولا الاحزاب ، والكل يريد انتخابات بنزاهة ١٠٠ ٪ ، وربما هذا لن يكون ابدا لان في الدول الديمقراطية الكبرى والتي تمارس العملية الانتخابية منذ سنوات طويلة تحدث فيها بعض الخروقات ، لذلك لن تكون الانتخابات القادمة مثالية ولكن نتمنى ان تكون نزيهة في الأقل ٩٠٪ ، ويجب ان تكون لدينا ثقة بأجراءات المفوضية المستقلة للانتخابات .

ثلاثة مسارات للتزوير

فيما يعتقد جلال الدين الصغير (الائتلاف الوطني العراقي) بأن ظاهرة التزوير موجودة بكل دول العالم والعراق بأوضاعه التي يعيشها ستكون الانتخابات عرضة للتزوير .

وأضاف«خلال جلسة استجواب المفوضية المستقلة للانتخابات في مجلس النواب شخصنا اسباب التزوير والمفوضية قامت بعدة اجراءات للتخفيف من حدة التزوير واشكالياتها وسد الثغرات ووضعت يدها على الاخطاء وابلغتنا بجملة من القرارات ، لكن يبقى السؤال هل ستنتهي ظاهرة التزوير ام انها ستقع من جديد في الانتخابات القادمة؟».

ويشير الصغير إلى أن هناك نيات مبيتة من قبل بعض الجهات ، حيث حجزت بعض البطاقات التموينية للقوات الامنية من بعض الجهات حتى لايستطيعون الانتخاب في يوم الانتخابات الخاصة ، وبعض الشخصيات يوزعون دفاتر انتخابية فارغة ، ولكن رغم هذا يمكن ان يقع التزوير ويمكن ان لايقع !

وقال أيضاً « لكننا كنا نأمل بتشريع قانون قواعد السلوك الانتخابي ليقلل من هذه التلاعبات لكن مع الاسف الشديد لم نتمكن من ذلك بسبب لعبة السياسة والضغوط من قبل بعض الكتل التي لم ترغب بتمرير هذا القانون «.

واشار جلال الدين الصغير إلى أن هذه الاخبار التي تتحدث عن نيات للتزوير تنعكس بشكل سلبي على الجهات العاملة والتي ستقوم با دارة الانتخابات في المفوضية المستقلة للانتخابات ، وهناك حالات تزوير في الانتخابات السابقة قد حدثت في البرامج الالكترونية التي تعمل على اساسها المفوضية او ماتسمى (السوفت وير) وفي طريقة احتساب المقاعد ، رغم ان المفوضية قد بذلت جهدا بهذا الاتجاه .

ونوه الصغير بأن التزوير يأخذ ثلاثة مسارات ، اولى المسارات هي قبل دخول الناخبين الى مراكز الاقتراع فقد توضع بعض الاستمارات المملوءة مسبقا في صناديق الاقتراع ، والمسار الثاني هو عن طريق بعض العاملين في المفوضية الذين يعملون في المحطات الانتخابية من خلال اقناع الناخب بأن يغير خياراته، او حينما يطلب الناخب ان يؤشر على قائمة معينة وهم يؤشرون على قائمة اخرى ، او ابطال بعض الاستمارات بوضع علامات عليها بحيث تصبح مهملة .

اما المسار الثالث وهو الاخطر ، فهو بعد انتهاء وقت الاقتراع او قبل نهايته بقليل حينما يخف الزخم من قبل الناخبين على المراكز الانتخابية فيغادر المراقبون المراكز وهي الفترة الاخطر ، وغالبا ماتكون هناك بعض الاستمارات التي لم تملأ وان بقاءها دون رقيب ربما يجري استخدامها لجهة معينة ووضعها في صناديق الاقتراع ، وقد وجهنا المراقبين الى الاهتمام بهذا الجانب والتعامل بدقة عالية مع هذه الخروقات ، لكن المال والضغوطات ربما ستؤدي الى هذه الممارسات .

الاستمارات الزائدة !

فيما أكد عبد الله اسكندر (الكتلة العربية المستقلة) بوجود مخاوف من عمليات تزوير ستشوب الانتخابات القادمة ، خصوصا وان هناك اكثر من ٦ ملايين استمارة انتخابية احتياطية ، وهي توضع للحالات الطارئة او عند حدوث الحرائق او تلف بعض الاستمارات الاخرى ، وربما هذا العدد خارج السياقات العالمية ونخشى من ان يكون هذا العدد الكبير مغريا لاستخدامه في عمليات تزوير. واضاف أن الانتخابات في المناطق المتنازع عليها نخشى ان يكون لها تأثير على الناخبين بالترهيب والتخويف وخصوصا بأن الجهات التي تقوم على حماية هذه المراكز الانتخابية مختلطة وربما سيكون هناك مجال للتزوير.

إجراءات مشددة

واتفق عبد الكريم السامرائي (مرشح العراقية في صلاح الدين) مع المتحدث الذي سبقه على ان معظم المرشحين لديهم هذه المخاوف خصوصا المرشحين غير التابعين لاحزاب قوية . ويحتاج هذا الامر لمزيد من الرقابة والمتابعة على حد تعبير السامرائي .

وفيما يخص جانب المفوضية المستقلة للانتخاباب اوضح السامرائي بأن الكتلة العراقية قد طالبت المفوضية بأن يعلنوا عن تعليماتهم بشكل مفصل حتى يطلع عليها الجميع . ويعتقد السامرائي مهما كانت اجراءات المفوضية صارمة الا ان بعض المخاوف من حدوث حالات تزوير تبقى قائمة .

وتدور مخاوف السامرائي وكتلته حول تدخل القوات الامنية المسؤولة عن ادارة وحماية المراكز الانتخابية والضغط على النائب . كما يرى بأن المفوضية والقوات الامنية هي واحترافية فانها ستساهم في سد الثغرات الجرائية .

مراقبة كل شيء

فيما قال الدكتورنديم الجابري (مرشح ائتلاف وحدة العراق) « اتفق في العرف الدولي بأن هناك اقتراناً بين الانتخابات والتزوير وتعارف العرف الدولي على ان هناك نسبة للتزوير في الانتخابات ان لم يتم اجتيازها ستكون الانتخابات نزيه وهي نسبة ال ٥٪ . لكن في العراق الوضع مختلف فوجود تزوير يصل الى ١٠ او ٢٠ ٪ قد يكون نسبة معقولة نظرا لحداثة التجربة والمشاكل والظروف الصعبة التي يمر بها العراق ، وبسبب الضغوط السياسية وضغوط الجهات المتنفذة على المؤسسات الحكومية وعلى التعيينات ، وتبقى خشية وهاجس الكل من التزوير .

وعن اجراءات المفوضية اوضح الدكتور نديم : أن القضية ليست قضية اجراءات بقدر الحاجة الى وجود رادع ذاتي يمنع الاخرين من القيام بعمليات التزوير ، ويقع على المفوضية دوركبير في الحفاظ على نزاهة الانتخابات لانها ممكن ان تبنيها وتقومها وممكن ان تحطمها، وان تحطيمها سيرجع العراق الى عهد الاستبداد وان الاجراءات ستكون حبرا على ورق مالم تقترن بالعمل الصحيح والرقابة ، وفتح الابواب امام اي شخص او جهة تريد ان تراقب الانتخابات و كذلك اللجوء الى الوسائل التقنية الحديثة مثل استخدام البطاقة الانتخابية الالكترونية التي تستخدم في دول كثيرة .

مراقبون ...

يقول ايفان كريم احد المراقبين من منظمة تموز لمراقبة الانتخابات « لا توجد نسب معينة او تقديرات اولية لنسب التزوير في الانتخابات القادمة ، ولكن وضعت المفوضية ضوابها واعلنت عن اجراءتها وسيتضح الأمر في يوم الانتخابات ، ونحن قد اتممنا تدريب الكوادر بعد ان اخضعوا لدورات تدريبية للتعريف بطريقة المراقبة ، وسوف نرفع تقارير للمفوضية عن حالات التزوير».

واشار ايفان إلى أن عدد المنظمات التي تراقب الانتخابات لن تكون كافية خصوصا وان عدد المراكز الانتخابية كثيرة . واشار الى ان هناك تخوفاً من وجود الاستمارات الانتخابية التي وضعت للطوارئ وتخوفاً من الكوادر التي تبقى في بعض المحطات بعد نهاية الاقتراع وعدم وجود المراقبين وربما في تلك الساعة سيحدث تزوير ، وهؤلاء ربما سيكونون مؤيدين او تابعين لجهات معينة فربما سيضعون أوراقاً الى الجهة التي يؤيدونها ، مع الاشارة الى ان المفوضية المستقلة قد اتخذت اجراءات صارمة جدا للحفاظ على نزاهة الانتخابات .وعن هويات المراقبين اكد ايفان أن المنظمة تستخدم الاشخاص العاديين غير المتحزبين وغير المسيسين وتدخلهم في دورات لتطوير قدراتهم الرقابية

نحتاج الى الوقت !

فيما تمنى عبد الخالق زنكة (التحالف الكردستاني) ان لا تشهد الانتخابات القادمة حالات تزوير ، خصوصا وان الانتخابات العراقية معقدة على حد تعبيره ، لانها تحمل مشاكل من ناحية قانون الانتخابات والمهجرين وحساب الاصوات والقاسم الانتخابي وغيرها،مع التأكيد أن هناك حالات تزوير تحدث في كل دول العالم في اثناء الانتخابات لكن بحدود معينة ، الا انه في العراق هناك مناطق متنازع عليها ومناطق مقفلة ومناطق مضطربة لن تجعل الانتخابات تسير بسلاسة.

ويعتقد عبد الخالق زنكة بأن اجراءات المفوضية ليست حازمة ، وعليهم ان يستفيدوا من اخطاء التجارب الانتخابية السابقة وايجاد المعالجات الناجعة ، ونحن نحتاج الى قانون خاص لتنظيم الانتخابات بشكل افضل ، وقانون السلوك الانتخابي وقانون للاحزاب . ويشير زنكة الى ان حالات التزوير لن تكون معروفة الا في حالة الامساك المباشر بحالات التزوير اوبطريقة الغاء صناديق بأكملها التي يشك بأنها تعرضت للتزوير .

واضاف « في العراق ليس لدينا تقاليد ديمقراطية ولاقيم واخلاقيات ديمقراطية واستغرب من ان يتقدم ناخب لتمثيل الشعب وهو مزور فماذا سيقدم لشعبه ولوطنه ؟ «.

سجل الناخبين !

في المقابل ابدى كامل مدحت (اتحاد الشعب) شكوك ومخاوف القائمة من حدوث حالات تزوير سيما بعد طبع استمارات انتخابية اكثر من العدد المطلوب ، ووجود تلاعبات بسجل الناخبين وتصويت الناخبين بالخارج واعدادهم التي لم تستطع مفوضية الانتخابات ان تضع لها آلية حقيقية لحصر اعدادهم فيمكن اضافة اسماء مزيفة ، بالاضافة الى عدم تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالحملات الانتخابية ، وهذه كلها بمجموعها تشكل هاجسا مخيفا للتزوير .

ويرى مدحت ، أن المفوضية وضعت اجراءات قبل واثناء وبعد الانتخابات ، ولكن هناك ثغرات يستطيع المزور ان يتغلغل من خلالها ، فضلا عن ، التأثير النفسي او الضغط النفسي الذي قد تمارسه بعض القوات الامنية التي ستكون مسؤولة عن حماية المراكز الانتخابية والتي ربما تؤيد طرفا على اخر فتؤثر على خيارات الناخب ونزاهة الانتخابات .

تزوير الكبار !

فيما شخص مثال الالوسي رئيس قائمة (مثال الالوسي للامة العراقية) مواطن الضعف او الاختلالات التي ستصيب الانتخابات القادمة وتعرضها للتزوير ، حيث قال « ان هناك عدداً من السياسيين المعروفين الذين لهم صلاحيات كبيرة في السلطة التنفيذية قد استباحوا كل شيء واخذوا كل الامتيازات من وظائفهم وجعلوها بخدمة حملاتهم الانتخابية .

ويعتقد الالوسي بأن هناك اشارات اخرى للتزوير منها فيما يتعلق بالتصويت الخاص الذي سيفتح الباب للاقتراع ليومين ولثلاثة ايام وهذا مؤشر خطير ، وبعض القوائم فيها عدد كبير من الوزراء الذين وظفوا كل امكانيات وزاراتهم لكي تدعم انتخابهم وترفع من نصيبهم في الانتخابات .

واضاف « ان التزوير الصغير من الشخصيات الصغيرة لن تخيفنا ولكن هناك تزوير كبير ستتبناه المخابرات التي في دول الجوار والتي تريد ان تقوم بحسم معاركها على ارض العراق وفي صناديق الاقتراع «.واشار الالوسي أن قائمتهم دفعت ب ٤١٠٠ مراقب سيتوزعون في كل ارجاء بغداد املا منهم بأن يحافظوا ويراقبوا نزاهة الانتخابات .

إجراءات المفوضية

فيما اوضح كريم التميمي عضو المفوضية المستقلة للانتخابات ، بأن المفوضية قد وضعت اجراءات صارمة لمنع وقوع حالات التزوير في كل مفاصل الانتخابات ، وليس فقط في يوم الاقتراع وانما ابتداءا من تحديث سجل الناخبين ومراقبة ووضع الشروط الخاصة بالحملات الانتخابية وطباعة المواد الانتخابية ، واختيار الكوادر الكفوءة التي ستدير عملية الانتخابات واختيارهم بعيدا عن التسييس والتحزب ، وتحديد المحطات وتنظيم السجلات الخاصة بالعسكريين ، بالاضافة الى زيادة وكلاء الكيانات السياسية الذين سيراقبون الانتخابات الى ٧٥ الف وكيل سياسي في ٥ آلاف محطة انتخابية ، و٣٥٠ مراقباً دولياً و٦٨ مراقبا من الجامعة العربية ، و٢٥ شبكة اعلام قد سجلت لتغطية الانتخابات و ٣٣٣ اعلامياً محلياً.

واضاف : ان المفوضية وضعت فرق التفتيش الخاصة التي ستتطلع على كل تفاصيل الانتخابات وسير عملها في الاقضية والنواحي بالاضافة الى وضع نظام استمارة ٤ التي ستتيح الاطلاع على مسار الانتخابات وادخال البيانات .

◊ منظمة تموز للمراقبة : عدد المنظمات التي تراقب لن تكون كافية خصوصا وان عدد المراكز كثيرة و هناك تخوف من وجود استمارات الطوارئ و من الكوادر التي تبقى في بعض المحطات بعد نهاية الاقتراع

◊ قائمة الآلوسي :هناك تزوير كبير ستتبناه مخابرات في دول الجوار والتي تريد ان تقوم بحسم معا ركها على ارض العراق وفي صناديق الاقتراع

◊ اتحاد الشعب : أن المفوضية وضعت اجراءات قبل واثناء وبعد الانتخابات ولكن هناك ثغرات يستطيع المزور من خلالها ان ينفذوا اجنداتهم

◊ التحالف الكردستاني : بعض الجهات ستحاول التلاعب ولكن مع اجراءات المفوضية الرادعة والمراقبين الدوليين والمحليين ربما سنحافظ على نزاهة الانتخابات

◊ القائمة العراقية :معظم المرشحين لديهم مخاوف خصوصا من غير التابعين لاحزاب قوية ويحتاج هذا الامر لمزيد من الرقابة والمتابعة

◊ ائتلاف دولة القانون : بعض الكتل التي تعرف بأنها ستكون الخاسرة في الانتخابات القادمة ربما ستلجأ الى تزوير النتائج

◊ الائتلاف الوطني العراقي : هناك نيات مبيتة من قبل بعض الجهات للتزوير ولكن رغم هذا يمكن ان يقع التزوير ويمكن ان لايقع !

◊ ائتلاف وحدة العراق : التزوير اذا حصل سيعيد العراق الى مرحلة الاستبداد

◊ مفوضية الانتخابات : تعاون كبير بين الجامعة العربية والاتحاد الاوروبي ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومعظم دول العالم لمراقبة الانتخابات واجرائها بشفافية

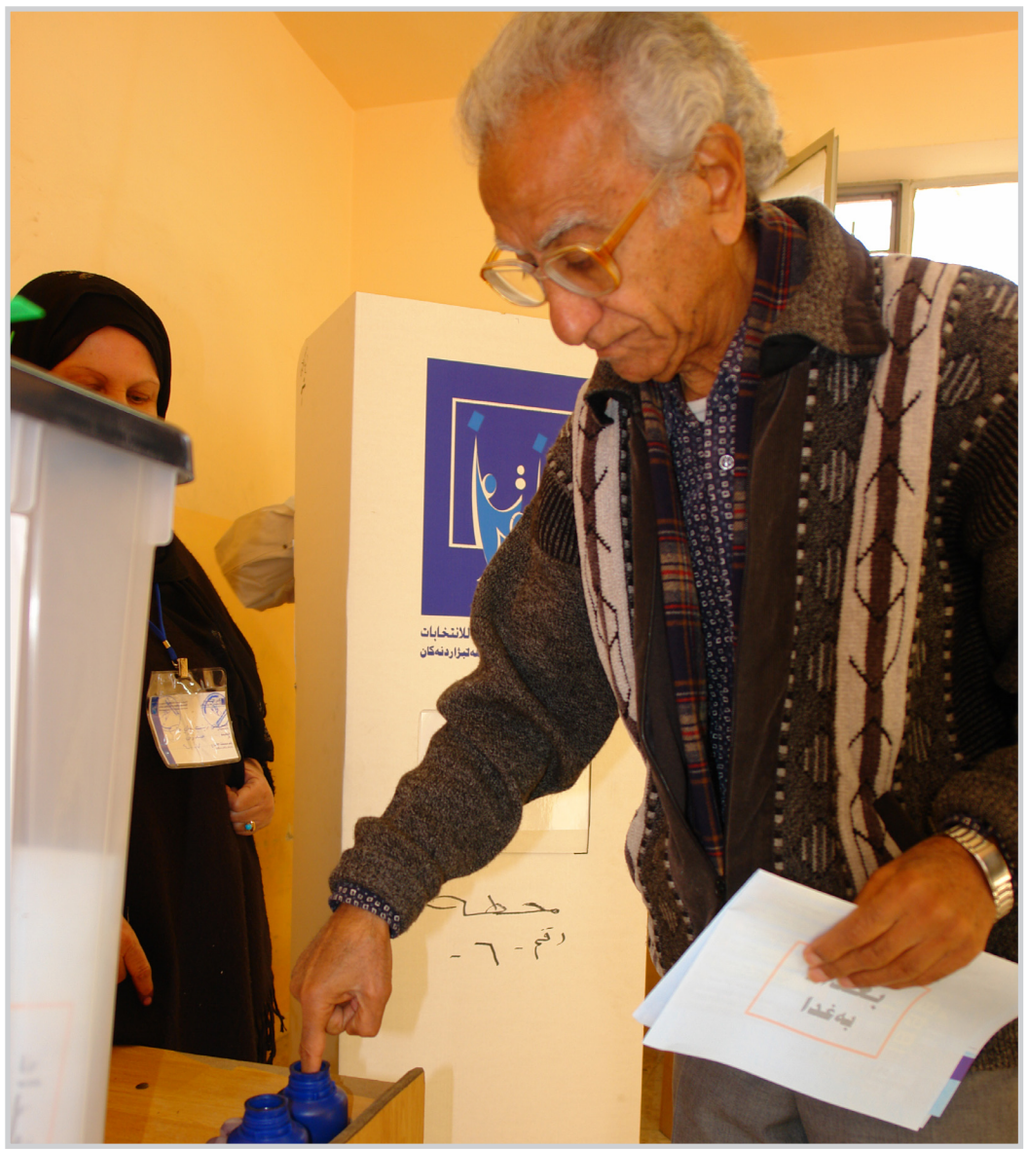

صندوق الاقتراع .. تصوير مهدي الخالدي